



2009/2/16

أوراق عمل:

المقاومة وتطبيق اتفاق الطائف من التسوية إلى الإصلاح*

عبد الحليم فضل الله

* ورقة عمل لندوة نظمت في المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط - برشلونة في 16 شباط 2009.

لم يفلح اللبنانيون بعد في تثبيت جدول الأعمال الوطني على أولويات محددة، بعد أربع سنوات من خروج الجيش السوري من لبنان، وفي ظل تطورات داخلية وخارجية أعادت خلط الأوراق أكثر من مرة. ولم يكن هذا قدراً، بل خياراً سعى إليه بعض اللبنانيين، ممن جذبهم الطموح إلى الاستثمار في تغيير موازين القوى بعد حرب العراق، وكان هؤلاء أكثر ميلاً من غيرهم إلى ربط الوضع الداخلي بمناخات المنطقة، بخلاف دعوتهم العلنية إلى حياد لبنان و فصله عن بؤر التوتر المحيطة به.

لم يكن مستغرباً والحال هذه أن يغيب النقاش الجدي بخصوص تطبيق اتفاق الطائف، على الرغم من كثافة المسائل التي تطرق إليها اللبنانيون نقاشاً ونزاعاً في السنوات الماضية، وحينما كان يستحضر الاتفاق ففي إطار من التعميم غير المفيد، أو في سياق تغذية الانقسام الداخلي بشأنه، بين من يراه وثيقة وفاق مرنة تحتمل التطوير و التأويل، وبين من يجد أي دعوة لمراجعتة، تبيت النية بإطاحة التسوية التي أنهت الحرب الأهلية.

السؤال الذي ينبغي الانطلاق منه إذاً هو التالي: لماذا اتسع فضاء السياسة في لبنان لللائحة طويلة من المسائل، ولم يتسع لمسألة بدت بديهية، في لحظة بحث اللبنانيين عن تأسيس جديد لوطنهم بعد انتخابات 2005، وهي إيجاد الآليات المناسبة لوضع ما تبقى من اتفاق الطائف موضع التطبيق؟

لا يمكن أن نتجاهل في معرض الإجابة على هذا السؤال، الدور الذي أداه القرار 1559، الذي وضع لبنان مجدداً في عين العاصفة الإقليمية، ورسم للأحداث طريقاً مغايراً، لا يتطلب المرور بأي من محطات الإصلاح التي اقرها اتفاق الطائف، بل أفلتت من الراعيين الدوليين لهذا القرار (أميركا وفرنسا)، تلميحات إلى أنه بات المرجعية الفعلية للطائف وليس العكس.

والمشكلة ليست في مضمون القرار وحده، بل أيضاً في الظروف العامة التي أدت إلى صدوره، إذ ارتبط بالجموح الأميركي نحو الهندسات الكبرى، وفرض التغييرات الشاملة بالقوة، والتخطيط لجراحات عميقة ومؤلمة دون إذن من أصحابها. ولذلك جرت صياغته على نحو يغلب منطق الحسم على منطق التسوية، والإملاء على التفاهم والمصالحة. وفيما كان الأمل بأن يستأنف اللبنانيون (إثر خروج الجيش السوري من لبنان) عملية بناء الدولة التي اقتصررت حتى ذلك الوقت على بضعة تعديلات دستورية، إذا

بالقرار المذكور يرعى "صناعة" الخلاف الداخلي لحساب توزيع جديد للمصالح والنفوذ في المنطقة، دافعاً البلد نحو تجاذب حاد بشأن سلاح المقاومة. وقد جرى التفاوض في هذا السياق عن حقيقة هامة وهي أن تمكين الدولة من قرار الحرب والسلم، بعد فك الارتباط مع سوريا، يتطلب أكثر من أي وقت مضى عناية بتحقيق التوازن مع العدو والتهيؤ الكامل للتعامل مع التهديدات الناجمة عن فرضيات الردع التي يتمسك بها، إلا إذا كان المقصود جعل لبنان دولة منزوعة السلاح تحميها مظلة دولية مهتزة وغير محايدة.

بيد أنّ مسار ما بعد انتخابات 2005، أظهر أن هاجس واضعي القرار لم يكن قط بسط سلطة الدولة، بل جر لبنان إلى المحور الإقليمي الجديد المتشكل على خلفية نتائج حرب العراق، ومسارعة جورج بوش من على ظهر بارجة حربية إلى إعلان النصر الكامل فيها، بعد أسابيع قليلة من نشوبها.

مسارات الطائف الأربعة: الإصلاح لا يكون ناقصاً

أدى القرار 1559 إذاً وما رافقه وتبعه من أحداث، إلى ترتيب المسرح السياسي اللبناني على نحو تطغى فيه الاعتبارات الإستراتيجية للقوى الدولية النافذة على قضايا الإصلاح في الداخل، وكان من نتائجه تجميد عملية تطبيق اتفاق الطائف التي اقتضت حتى الآن على بنود التسوية وأهملت بنود الإصلاح.

وبتفصيل أكبر، تفترض وجهة النظر هذه أن بنود الاتفاق تتوزع على أربعة مسارات:

المسار الأول: ويتضمن التحديد النهائي لهوية لبنان العربية الموحدة، وتعريفاً بنظامه الديمقراطي البرلماني الحر، الذي يحترم الحريات العامة والعدالة الاجتماعية. ولا يزال التوافق قائماً على هذه المبادئ، مع تباين بشأن الترجمة السياسية لها.

المسار الثاني: ويتصل بتحديد موقع لبنان داخل البيئة الإقليمية، والذي تعبر عنه خصوصاً البنود الداعية إلى توثيق العلاقة مع سوريا، وعدم التهاون في تحرير كل الأراضي اللبنانية، والتأكيد على تبني الجيش اللبناني عقيدة العداء لإسرائيل. وهو ما يلقي من اللبنانيين حالياً تأويلات متباينة.

المسار الثالث: الذي يشمل الإصلاحات السياسية، وهي على نوعين:

الأول: إصلاحات ذات طابع انتقالي، تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الطوائف وفق صيغة أكثر توازناً، ومن خلال سلسلة من التعديلات الدستورية، التي جرى تنفيذ معظمها.

والثاني: يضع الآلية المناسبة لقيام الدولة المدنية الحديثة من طريق إلغاء الطائفية السياسية وتشكيل مجلس الشيوخ. وهذا لم يوضع بعد على سكة التنفيذ.

المسار الرابع: وهو مسار الإصلاحات الإدارية والتشريعية التي جرى التباطؤ في تنفيذها، وأهمها: قانون انتخاب حديث يضمن صحة التمثيل وفعاليتها، إصلاح التعليم والإزاميته، تطوير الجامعة اللبنانية، وضع خطة إنمائية شاملة، واعتماد اللامركزية الإدارية على مستوى الوحدات الصغرى.. ومع أن هذه الإصلاحات لا تمس جوهر النظام الطائفي، فإنها تمثل مدخلاً لا غنى عنه لإصلاح النظام السياسي والاقتصادي، وأدوات مهمة لبناء الدولة الحديثة.

وللمسارات الأربعة أهداف مترابطة، أبرزها كما هو معروف: التأكيد على عروبة لبنان، إلغاء الطائفية السياسية، تطوير المؤسسات، إرساء السلم الأهلي، تعزيز التنمية، إصلاح قنوات التمثيل الشعبي، وتحسين اطر عمل السلطة، ونتيجة هذا الترابط فإنّ تطبيق اتفاق الطائف لن يؤدي أغراضه إلا إذا تمّ في إطار متكامل ومنسجم.

بخلاف ذلك، اقتصرت الإصلاحات المنفذة جزئياً أو كلياً على ما يرتبط بإعادة توزيع الصلاحيات الدستورية بين المؤسسات (وبالتالي بين الطوائف)، بينما أرجئت البنود التي تشكل مادة الإصلاح الأساسية. و قد حصلت انتكاسة في مرحلة ما بعد القرار 1559، حين تجدد النزاع بشأن قضايا كانت موضع توافق، وانتهى التطبيق الرديء للبنود الانتقالية إلى تأجيج النزعة الطائفية والمذهبية عوضاً عن لجمها، فبات صعباً تطبيق الإصلاحات الأخرى، فضلاً عن التخلص من الطابع الفئوي للنظام.

وبالمحصلة، إنّ أزمة السلطة (الناشئة عن التقليل من أهمية العامل التوافقي أثناء المرحلة الانتقالية) أخذت تفعل فعلها في تأجيج أزمة الدولة (لناتجة عن تأخير إنجاز الإصلاحات الدائمة) ويخشى أن يؤدي ذلك إلى إعادة طرح الأسئلة التأسيسية التي حسمها الطائف وخصوصاً منها هوية لبنان العربية ونظامه التوافقي.

المقاومة كإطار استراتيجي لتطبيق الطائف:

على أن جوهر فكرة الدولة التي تسعى اتفاق الطائف إلى قيامها، تتمثل في ترسيخ الوحدة الوطنية، وصيانة استقلال القرار الوطني، وقيام نظام ديمقراطي يرسى مبادئ العدالة والمساواة ويحمي الحريات العامة، وهذه الفكرة تتطلب وجود إطار استراتيجي يوظف التداخل (القهري) بين الشأين المحلي والإقليمي، لمصلحة القضية الوطنية وليس بما يتناقض معها. وللمقاومة إسهام أساسي في هذا الشأن كونها ساعدت على إيجاد معادلة تكفل التوازن بين المصالح الوطنية والالتزام بالقضايا العربية التي لا يمكن للبنان عزل نفسه عنها.

وهذا الخيار أكثر اعتدالاً من الخيارات الأخرى المطروحة، ومن بينها حياد لبنان، الذي يعني في ظروف الحملة الأميركية على المنطقة الانحياز إلى المعسكر الآخر، والانتماء النهائي إلى محور الاعتدال المتحالف مع واشنطن، وهذا يتضمن مخاطر وتحديات عدة، ويهدد الشروط الإقليمية التي قام عليها اتفاق الطائف.

وإذا كانت المقاومة هي الصيغة التي تنظم علاقة لبنان بالصراع مع إسرائيل، وبايقاع داخلي واضح، فإن التخلي عنها سيخلق نقطة فراغ لا يمكن ملؤها، في ظل إجماع معلن بين اللبنانيين على رفض التسوية مع "إسرائيل" في هذه المرحلة، ولعدم واقعية خيار العودة إلى اتفاقية الهدنة، التي تستلزم مفاوضات ومساومات، وتتطلب ضمانات لا يمكن الحصول عليها إلا بقوة داخلية.

إن الخروج من الدائرة المغلقة للأزمات في لبنان (أي أزمة مؤسسات، فأزمة سلطة فأزمة دولة، فأزمة وطن، فأزمة مؤسسات...)، يستدعي تنظيم جدول الأعمال الوطني على نحو مختلف، بحيث توضع قضايا الإصلاح في الصدارة، مع البدء من نقاط يسهل الاتفاق عليها، وتشكل بحد ذاتها دينامية إصلاح تتنامى باطراد، مثل: إقرار قانون عصري للانتخاب قائم على النسبية، أو تشكيل الهيئة الوطنية العليا لإلغاء الطائفية السياسية، أو وضع الخطة الشاملة للتنمية أو... هذا بدلاً من أن يظل سلاح المقاومة وحده محوراً لنقاش.

تبقى الإشارة إلى ثلاث ملاحظات بشأن موقف حزب الله من اتفاق الطائف هي التالية:

- لم يشارك حزب الله في وضع وإبرام اتفاق الطائف عام 1989، لكنه ساهم في إيجاد التوازنات الوطنية المناسبة للمضي في طريق الإصلاحات، وساعد الدولة من خلال دوره في التحرير، على بسط سلطتها على الأراضي اللبنانية المحتلة.
- إن موقف حزب الله العام الذي يحكم نظرته إلى اتفاق الطائف هو الدعوة إلى تطبيق الإصلاحات الإدارية والتشريعية والإنمائية دون إبطاء، والسعي إلى إقرار التعديلات الرئيسية التي تسهم في تطوير النظام السياسي ولاسيما منها إلغاء الطائفية السياسية، على أن يتم ذلك بروحية توافق وإجماع، ومن منظار وطني غير فئوي.

- إن تطبيق الطائف ليس نهاية المطاف، بل هو بداية لمسار جديد من الإصلاحات تستلهم القيم التأسيسية لهذه الوثيقة، أي: العدالة، المشاركة، الوفاق، التعددية، وحرية الأديان.

بالختام:

لا يمكن النظر إلى اتفاق الطائف إلا ككل متكامل، فطوال الوقت انصب الاهتمام انتقائياً على البنود ذات الحساسية السياسية والطائفية، مثل العلاقة مع سوريا، وإحياء اتفاق الهدنة، وإقرار التعديلات الدستورية التي تضمن التوازن في التمثيل الطائفي، بينما أهملت البنود الإصلاحية الآخر.

إن مناقشة سبل تطبيق اتفاق الطائف يستدعي أولاً تصحيح النظرة إليه، والتعامل معه كمسار يتقدم باطراد، وآلية من شأنها أن تساعد على بناء دولة حديثة، قادرة وعادلة، وليس كما يراه بعض الأطراف مجرد وثيقة لإنهاء الحرب، أو إطاراً انتقالياً لإصلاحات سطحية وبطيئة.